المحاضر السابعة:

سياسات واهداف ومراحلالتكوين.

تهتم المجتمعات الحديثة بتنظيم وتطوير مواردها البشرية باعتبارها موضوعا أساسيا في تشكيل العملية الإنتاجية من خلال عنصر انتاجي الا وهي اليد العاملة او القوة العاملة، فلا يتم ذلك الا من خلال رفع مستوى كفاية الافراد الإنتاجية ومردودها من خلال برامج وهياكل تكوينية واستراتيجية واضحة الأهداف والمؤشرات والابعاد، فلا يمكن تحقيق تنمية شاملة بمعزل عن يد عاملة كفئة ومكونة تكوينا جيدا يتماشى مع متطلبات الواقع من سوق عمل وطبيعة انتاج وتطور تكنولوجي.

وفي هذا الإطار برزت أهمية تنظيم القوى العاملة وتجلت أهميتها أكثر في المجتمعات النامية قصد الانتقال من وضع اقتصادي هش وراكد الى وضع اقتصادي اخر أكثر قوة ومرونة وفق استراتيجية واضح تجعل من اليد العاملة المكونة تكوينا حديثا قاعدة أساسية لعملية الانتقال هذه.فأصبحت بذلك اليد العاملة أطروحة تؤلف ركنا محوريا في عملية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي.

ويتضح ذلك جليا فيما عاشته الجزائر من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية من بداية الاستقلال الى يومنا هذا، حيث صاحب عملية التنمية عملية تكوينية كبيرة ومكثفة كان لها الدور في اعداد قوة عاملة معتبرة وفي كل المجالات.

فقد اهتمت المؤسسات الرسمية للدولة بقطاع التكوين بمختلف انواعه واشكاله وهذا لسد الحاجة من عنصر العمل أي القوة العاملة او اليد العاملة في كل القطاعات .

ويمكن النظر الى مسار عملية التكوين بالجزائر من خلال مراحل عديدة يمكن ذكرها:

1- مرحلة ما بعد الاستقلال 1966/1962
2- مرحلة المخططات التنموية 1969/1967.
3- مرحلة الهيكل والاطر البيداغوجية.
4- مرحلة الأنماط الأخرى من التكوين.

ولتحقيق اهداف التكوين كان لزاما على الجزائر النظر وبكل موضوعية الى النقاط التالية منها:

1- حصر الامكانيات والوسائل المتاحة لبرامج التكوين واعداد القوة العاملة بمختلف اشكاله وانواعه.
2- التوظيف والتكامل بين النقص والزيادة في قوى العمل وتخصصاتها ومستوياتها الفنية والمهنين مختلف القطاعات المكونة ية المختلفة.
3- التكامل بين كافة القطاعات المكونة للنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
4- العمل على ربط الحاجيات الحقيقية من كفاءات وتخصصات بما تحتاجه المرحلة.
5- تبني استراتيجية واضحة في حركة اليد العاملة أي الانتقال الحر لقوة العمل بين القطاعات المنتجة بالخصوص، مع اتساع حجم سوق العمل من خلال رفع موارد الاستثمارات وتنشيط عملية التنمية وفق اليات

تنافسية حديثة سواء على مستوى التكوين (التقنيات والمعارف والخبرات للمكونين) او على مستوى نوعية وطبيعة الإنتاج المعتمد.

وهذا الاطار تشير بعض الدراسات والتي تهتم بالمجتمعات النامية او السائرة في طريق النمو الى ان هذه المجتمعات تسعى الى تبني مخططات تهتم بالعنصر البشري في عملية التنمية المطلوبة، وما يملكه من قدرة من النواحي العلمية والفنية والتنظيمية لتحقيق التطور والرقي والتقدم المنشود وهذا ما يجعل ان التكوين بكل مظاهره يجب ان يحقق ابعاد منها:

1- **يهيأ الطاقات البشرية بما يمثله من قيمية في القيام بالنشاطات الاقتصادية وبناء ثروة دائمة ومستمرة تهدف الى تبني المشاريع التنموية المعدة وترجمتها في الواقع.**
2- **يعد التكوين البشري استثمار دائم وطويل المدى بالنسبة للمجتمع.**
3- **يعد الاهتمام بالعنصر البشري بمثابة رأسمال المجتمع فكل ما اهتمينا بالإنسان كلما تحققت اهداف التنمية الشاملة.**

وقد تظهر العلاقة بين سياسات التكوين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الأهداف المرسومة والتي تقوم عمليات التنمية بتحقيقها ومن ضمنها نذكر:

- **رفع مستوى الدخل**
- **تحسين المستوى الصحي للفرد والتأثير في حجم الاسرة والنمو الديمغرافي**
- **الرفع في مستوى الاستثمار في الموارد البشرية بشكل عام**
- **تحويل اليد العاملة الموجودة الى طاقة إنتاجية مبدعة**
- **احداث تغيير واسع على مستوى الوعي الاجتماعي للأفراد بخصوص العديد من القضايا المجتمعية**
- **مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة على المستوى العالمي**
- **التخفيف من حدة البطالة بالمجتمع**

وعليه يمكن القول ان التنمية تنطلق من التكوين ومبتغاها التكوين، بمعنى ان التكوين عملية مستمرة ومتكاملة العناصر لا تتوقف فكلما طورنا في البرامج التكوينية للقوة العاملة كلما حققنا اجتماعيا وقدرة إنتاجية تنافسية كبيرة على سوق الاستهلاك او سوق العناصر الإنتاجية